

Distr.: General
29 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٦٥ (ك) من جدول الأعمال
تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول
٢	حركة بلدان عدم الانحياز

* وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.

ثانياً - الردود الواردة من الدول

حركة بلدان عدم الانحياز

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤]

١ - تود حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد أهمية اللجنة الأولى كهيئة فرعية للجمعية العامة للأمم المتحدة تتناول مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي المتصلة بها. وفي هذا الصدد، تكرر حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد الأهمية الكبيرة لدور اللجنة الأولى بوصفها جزءاً من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

٢ - وترى حركة بلدان عدم الانحياز أن أي تغيير في جدول أعمال نزع السلاح وآلية نزع السلاح بما في ذلك اللجنة الأولى ينبغي أن يتم في إطار الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح مع مراعاة أن هذه المسائل تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨. وترى الحركة أن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى ينبغي أن يتم في إطار كامل عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة ولا سيما القرارين ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإصلاح الأمم المتحدة ككل بما في ذلك مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تكون هذه العملية على حساب حق جميع الدول الأعضاء في تعزيز مصالحها المشروعة والدفاع عنها.

٣ - لقد ظلت مسألة تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى عملية مستمرة منذ عام ١٩٨٤. ومع ذلك، تعتقد الحركة أن المشاكل الرئيسية التي تواجه اللجنة الأولى لا تعزى بصفة رئيسية إلى الفعالية أو غيرها من أساليب العمل، بل إلى اعتبارات سياسية، خاصة انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول إزاء التقدم فيما يتعلق بمسائل ذات أهمية أساسية للسلم والأمن الدوليين مثل مسألة نزع السلاح النووي.

٤ - وترى اللجنة من المهم أن يتم الإبقاء على فترة عمل اللجنة الأولى لمدة خمسة أسابيع حسب توافق الآراء الذي تحقق قبل سنوات قليلة. إذ أن أي خفض آخر للمدة سيققل إلى حد كبير من أهمية اللجنة وملاءمتها وفعاليتها بوصفها أكثر هيئة متعددة الأطراف تمثيلاً للأعضاء من حيث معالجة قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٥ - وتؤكد الحركة أن نزع السلاح ومسائل الأمن الدولية ذات الصلة ينبغي أن تنظر فيها اللجنة الأولى بطريقة متكاملة وشاملة من خلال المراحل الثلاث الموجودة، وهي بالتحديد المناقشة العامة، والمناقشة المواضيعية/المنظمة والنظر في مشاريع القرارات واتخاذ إجراءات بشأنها.

٦ - وتؤكد الحركة أيضا أن من حق كل دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء تقديم قرارات وتحديد أنسب وقت لتناوب النظر فيها. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في نظام اتخاذ قرارات اللجنة الأولى كل سنتين أو كل ثلاث سنوات شريطة الشروع فيه طوعيا واستناده إلى طلب من مقدميه. وتؤيد الحركة الموقف الذي يدعو إلى المحافظة على النظر في المسائل في شكل مجموعة من بنود جدول الأعمال أو مجموعات (١٠ مجموعات) كما كان يحدث في السنوات القليلة الماضية. وعلى نحو مماثل، ربما ينبغي النظر في إعادة ترتيب بنود جدول الأعمال في شكل مجموعات من أجل تيسير المناقشة المنظمة/المواضيعية دون إصدار حكم مسبق على مضمونها.

٧ - وتعتقد الحركة أن اتخاذ إجراءات مثل الانتخاب المبكر للمكتب وإجراء مناقشات أكثر تفاعلية من أجل اتخاذ قرارات أكثر إيجازا وتركيزا وعملية المنحى وإنشاء آلية مناسبة للمتابعة بشأن تنفيذ القرارات والمقررات سيحسن أيضا أساليب عمل اللجنة الأولى.

٨ - وبالمثل، تؤيد الحركة تخصيص المزيد من الوقت لعقد مشاورات غير رسمية، يمكن أن تشارك فيها جميع الوفود المهتمة، بشأن مشاريع القرارات المقدمة من قبل اللجنة الأولى أو التي لم تقدم إليها بعد.

٩ - وأخيرا، فإن الحركة مقتنعة بأنه بدون توافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ القرارات أو المقررات، فإن أي جهود لتحسين أساليب عمل اللجنة الأولى لن يكون لها أثر كبير في الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في إطار المراقبة الدولية الفعلية ولا سيما نزع السلاح النووي.